مقدمة

الدولة في المفهوم العربي هي مشترك سياسي يجمع جانبين على الأقل؛ الجانب المؤسساتي التي يطبع تدبير أو تسيير دواليبها ويضمن استمرارها ككيان من النواحي العملية والقانونية والمصلحية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. والجانب العاطفي الذي يمكن ألا يكون حكرا على النموذج العربي لكنه مشحون بنزعة تنم عن عدم اكتمال البناء المفاهيمي المرتبط بها.

لذلك يوجد في الدول العربية إشكالات متعددة منها ما يرتبط بعدم كفاية الدولة كمؤسسة ـ بالمفهوم السابق ـ لتلبية المطالب المتعددة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، وبالتالي هناك توجه لاستحضار بدائل أخرى ما دون دولتية ترتبط بالانتماء إلى مجموعة قيم معينة على علاقة بالمستويات السياسية والإثنية والثقافية والدينية وغيرها، وتصبح الدولة مجرد قالب للتجميع لا قدرة لها على الربط

والتنسيق بين كل هذه التوجهات، وهو أمر يهدد وجودها باستمرار كمؤسسة جامعة.

ومن الإشكالات أيضًا الإرث الثقافي الذي يجعل من الدولة ممرًا أو وسيطًا غير موثوق فيه، وأن الأمر لا يعدو أن يكون تشكيلًا غير منسجم مع الفضاء الثقافي الذي وجد فيه، وبالتالي فالأصل هو للأمة وليس للدولة، وتكون غاية الدولة هو بناء الوحدة المنتظرة وصياغة قالب يجمع البعد النهائي للتجمع الذي يشكل الفضاء العربي المشترك.

والحقيقة أن الأمر ليس بهذه البساطة لا في المستوى الذي نقارب من خلاله الدولة من وجهة نظر الكيانات المتعددة ثقافيًا اتجاهاتها، ولا في المستوى الذي تقارب فيه الدولة نفسها أدوارها التاريخية وهي التوحيد، ولا إلى مستوى هذا التوحيد ومداه.

لذلك فكل مقاربة نظرية يجب أن تنطلق من وقائع بالمفهوم المؤسسي للكلمة وبالمفهوم الروحي أو الثقافي لها أيضًا، وبذلك تكون مقاربة الوحدة العربية مسألة ترتبط من وجهة نظر تحليلية بالتجارب الوحدوية التي صيغت كتعبير عن التوجه نحو الوحدة، وأيضًا عن العراقيل التي جعلت التوجه نحو الوحدة يفشل أو يجمد أو لا يستطيع أن يستمر أو حتى يتم التخلي عنه طواعية. ومن هذا المنطلق يمكن أن نسائل أيضًا العوامل الضيقة أو الجزئية التي هي من المفروض أن تكون من مكونات الدولة لكنها أصبحت تعبيرات تتجاوز الدولة وتتشبث بالفضاء الثقافي الضيق

الذي يمكن أن يشمل عدة دول بالمفهوم المؤسساتي لها؛ لذلك فلن نستطيع الحديث عن الوحدة إلا بالحديث أيضًا عن نوازع التضييق أو اللاوحدة، أو الوحدة بمفهومها التجزيئي المرتبط بالثقافة أو الدين أو الإثنية أو أي انتماء آخر. لكننا في مشروع طرح التوجه النظري لشرح الوحدة سنعتبر أن الخطوة الأولى هي تشريح المؤسسات قبل وضع صيغ نظرية لإعادة صياغتها، وهي عملية ثقافية معقدة تحتاج لدراسة مستقلة.

لماذا لم يتوحد العرب؟ وهل يمكن أن يتوحدوا؟ وفي أي نسق يمكن أن يتم ذلك؟

هي أسئلة أولية لتشريح إشكال أساسي؛ ليس هو انعدام الوحدة ولكن هو انعدام النظرية، ونحن هنا نعتبر أن الذي يمكن أن يفسر يمكن أن يساهم في البناء، والمساهمة النظرية أقوى من التحليل المؤسساتي الصرف الذي لا يستطيع أن يكون إلا عمليًا، ولكن الوحدة ليست بناء عمليًا فقط بل هي نسق نظري وتصور وهندسة ذهنية قادرة على تنزيل قواعد نظرية سليمة في هذا المستوى الجزئي من التحليل.

إن النظرية يمكن أن تفسر ويمكن أن تدلل ويمكن أن تكون منهجًا للتدبير، لكنها أيضًا يمكن أن تكون في مستويات متعددة، جامعة أوكلية أو جزئية، ولذلك لمن الأولوية للكلي أو للجزئي في تحليل الظواهر؟

ما دام أن الظاهرة التي بين أيدينا هي ظاهرة معقدة من

جانبين؛ جانب الدولة نفسها التي هي قالب الموضوع وإطاره، وجانب المتلقي أو المعني الذي هو الإنسان الطامح لفرض نموذج موجود ذهنيًا، فإن التعبير النظري لا يمكن أن يكون كليًا بل فقط هو استجابة لتحليل مصلحة، والمصلحة لا يمكن ـ في حال التجمع ـ أن تكون ذاتية بل هي مصلحة جماعة، والجماعة تحتاج لبناء تصوري يحدد مفهومها ويخطط تراصها وانسجامها، وهو دور هذا الكتاب الأول، الذي نريده أن يكون قاطرة لتعزيز النقاش حول المفاهيم النظرية وبناءاته التصورية؛ لأن التنظير ليس منحة بل هو عصف متواصل وانتقاد وتضارب لا يؤدى هدفه إلا بإتمام عملية التنطيق العقلي وحصر القضايا الفعلية التي تحتاج للتمحيص والدراسة.

لا بد إذن من تأسيس نظري لبناء الفضاء الاندماجي يرتبط بالمفاهيم أولًا، والمفاهيم لم تنسج في الثقافة العربية بل في نموذج وبيئة مختلفة، والأمر إذن لا يرتبط بالوحدة بل بنسق مواز لها، ومفهوم يمكن أن يشبهها ويمكن أن يخالفها، لذلك الإشكال الأول هو كيف يمكن أن نصوغ نظرية انطلاقًا من تجارب وبيئة مخالفة؟ وهو مضمون الفصل الأول من هذا البحث.

ثم إن قراءة النموذج لا يحتاج لإعادة التركيب بل لإعادة الفهم؛ لأن الفهم هو الذي يمكن أن يعين على تأسيس نموذج ناجح، وأخذ النموذج لا يمكن أن يكون من النموذج المدروس نفسه، لذلك كانت في تصورنا مسألة النجاح والفشل عاملًا للتحديد، ومن ثم جاء النموذجان الأمريكي والأوربي (الفصل الثاني).

ثم إن النموذج يحتاج لقياس، والقياس درجتان من جهة قياس مع توجهات مؤسساتية، وهو الأمر الذي يعتبر هذا الكتاب محوره، وقياس مع الفارق الثقافي الذي يستطيع أن يتمم عملية التبيئة بالمفهوم السابق، وهو ما نطمح له لاحقًا. لذلك كانت المؤسسات التي تهمها الدراسة جماعية (الفصل الثالث)، و«أقل» أو ما دون جماعية وفوق فردية (الفصلين الرابع والخامس).

ولعل ذلك يكون من منطلقات النقاش النظري مستقبلًا أو يساهم فيه.